

«الأطلسي» يواصل استفزاز موسكو

روسيا تحذر من توقيف صادرات الغاز إلى أوكرانيا

يستمر الجدل الحاصل بين روسيا وحلف شمالي الأطلسي، المكلف بلعب دور رأس حربة الغرب، في التصاعد، حيث لا يزال قادة «الأطلسي» يصرون على اتهام موسكو بحشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا، فيما تنفي الأخيرة ذلك نفيًا قاطعاً



متظاهرون مولون لروسيا يرتدون الزي العسكري السوفياتي في أوديسا (أ ف ب)

خيالي. وقالت الوزارة إن تصريحات الأمين العام للحلف أندرس فوغ راسموسن صدامية، وإنه في الشهور الأخيرة لم يقدم الحلف «أي أجندة ببناء» لأوكرانيا، ما زاد من الاضطراب في المنطقة. وتابعت إن «الانتهاكات المستمرة ضدنا من جانب الأمين العام تقنعنا بأن الحلف يحاول استغلال الأزمة في أوكرانيا لتوحيد صفوفه في مواجهة خطر خارجي خيالي على أعضاء حلف شمالي الأطلسي وتعزيز الطلب على الحلف في القرن الواحد والعشرين».

في هذا الوقت، قال القائد الأعلى لقوات حلف شمالي الأطلسي في أوروبا فيليب بريديلاف أمس: «إن تمرکز قوات عسكرية أميركية في البلدان الحليفة في شرق أوروبا يأتي بين تدابير ستتخذ في مواجهة التهديدات التي يشكلها الجيش الروسي على أوكرانيا». وأوضح بريديلاف أنهم يعملون على حزمة من التدابير من البر والجو والبحر لضمان سلامة الحلفاء في شرق أوروبا، ويعتزمون إتمام الخطة وتقديمها إلى الحلف قبل الأسبوع المقبل.

وردًا على سؤال حول إرسال قوة عسكرية أميركية إلى البلدان الحليفة القريبة من روسيا، أجاب المسؤول الأطلسي بأنهم سيدرسون المساهمات التي ستأتي من الحلفاء.

إلى ذلك، قالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأميركي لورا لوكاس إن واشنطن تعارض الاقتراح الروسي الخاص بدعوة ممثلين عن الأقاليم الأوكرانية للمشاركة في لقاء دولي مرتقب لتسوية الأزمة الأوكرانية. وأوضحت المسؤولة الأميركية أن سلطات كييف هي من يجب أن يمثل أوكرانيا في المفاوضات القادمة.

في غضون ذلك، قال القائم بأعمال الرئيس الأوكراني أولكسندر تشيرتشينوف أمس إنه مستعد لإعطاء صلاحيات أكبر للسلطات الإقليمية في أنحاء البلاد، وإن أوكرانيا لن تحاكم الانفصاليين المؤيدين لروسيا إذا غادروا المباني الحكومية التي يحتلونها في شرق البلاد وسلموا أسلحتهم.

وقال تشيرتشينوف للبرلمان «نحن مستعدون للمضي في هذا المسار بحيث تصبح الأقاليم مسؤولة أيضاً عن الموقف في البلاد وليس مجرد الإشارة إلى ما يجري في كييف».

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول، رويترز)

”
اهتمت روسيا
«الأطلسي» باستغلال
الأزمة الأوكرانية
لتحسين صورته

“

والخيارات العسكرية وإن المضي قدماً سيكون بالسبيل الدبلوماسية.

وتابع «لا نقاش الخيارات العسكرية. لقد حذرت من المزيد من التدخل الروسي في أوكرانيا، وأوضح أن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على علاقتنا مع روسيا، وسيقود إلى المزيد من العزلة الدولية لروسيا».

في هذا السياق، اتهمت وزارة الخارجية الروسية حلف شمالي الأطلسي أمس باستغلال الأزمة في أوكرانيا لتحسين صورته لدى الأعضاء وتبرير وجوده من خلال حشد هذه الدول لمواجهة تهديد

وعن المصالح الحقيقية والشرعية والعميقة لشعوب الدول التي يضمها الحلف... وهذا بالنسبة إلي أمر يثير الاستغراب».

في غضون ذلك، قال الأمين العام لحلف شمالي الأطلسي أندرس فوغ راسموسن أمس إن روسيا يجب أن تسحب قواتها من الحدود الأوكرانية إذا أرادت بدء حوار بشأن الأزمة الراهنة.

وقال راسموسن إن قوات روسية قوامها 40 ألف جندي تحتشد على الحدود مع أوكرانيا «لا تجري تدريبات بل مستعدة للقتال». لكنه قال إن الحلف لا يبحث في

بدأ الروس مرحلة جديدة من العلاقات مع أوكرانيا؛ فالحكومة الأوكرانية التي دعمتها موسكو سابقاً سقطت وحلت مكانها أخرى معادية لها، ما اضطر روسيا إلى إعادة النظر في الامتيازات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها كييف سابقاً. وفي هذا الصدد حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من أن بلاده قد توقف صادرات الغاز إلى أوكرانيا إذا لم يحل هذا البلد مسألة ديونه العالقة ومشاكله المالية، داعياً الأوروبيين إلى التحرك «على قدم المساواة».

وقال بوتين في رسالة وجهها إلى 18 زعيماً أوروبياً ونشرها الكرملن أمس، إن مجموعة الغاز الروسية «غازبروم» ستجد نفسها «مضطرة إلى أن تنتقل إلى عملية الدفع المسبق لتسليم شحنات الغاز». وأكد الرئيس الروسي أن بلاده تقترح أن يتم حل المشاكل الاقتصادية لأوكرانيا «على قدم المساواة مع شركائنا الأوروبيين».

من جانبه، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس أن نشر قوات لحلف شمالي الأطلسي قرب الحدود الروسية سيعتبر خرقاً لالتزامات الحلف. وفي حديث إلى وكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء، قال لافروف: «دراسة حلف الأطلسي لمسألة نشر قوات ومعدات على الأراضي المتاخمة لروسيا بضغط من دول الحلف الواقعة في شرق أوروبا، يعتبر انتهاكاً لميثاقه ومبادئ معاهدة فيينا». وأشار إلى أن الكراهية لروسيا داخل «الأطلسي» تتغلب على «مصالح الأمن الأورطلسي»، مؤكداً أن «أعضاء الحلف بتصريحاتهم ابتعدوا عن الواقع

إيران

ظريف: نحن من يوفز الأرضية لاتفاق نووي

وحلفاءها قد يصبحون في مواجهة منافس يتمتع بموارد أفضل وربما أكثر خطورة»، لافتين إلى أن «هذا لا يعني التخلي عن الدبلوماسية، لكن يجب الاعتراف بأن هناك مبادلات حقيقية يشملها الاتفاق، ويتمهيد الطريق لتخفيفها. لذلك يجب النظر في بعض الخطوات».

ويراي الكاتبين، فإن «على واشنطن تكثيف الحوار مع حلفائها العرب والإسرائيليين لتطوير تفاهم مشترك حول كيفية التعامل مع دولة إيرانية قوية اقتصادياً عقب الاتفاق. تم على واشنطن النظر بشدة في موقعها في سوريا». وأشارا إلى أن «التقارير قالت إن إدارة أوباما تنظر في أساليب دعم المعارضة في سوريا. هذا قد يعكس الاعتراف بأن جهداً أكبر هو المطلوب لعكس واقع ساحة المعركة، الذي تحقق جزء كبير منه بفضل المساعدة الإيرانية».

(الأخبار)

”
أعلن ريبكوف
إمكانية التوصل إلى
اتفاق شامل

“

صحيفة «واشنطن بوست» بعنوان «على واشنطن التخطيط لما بعد الاتفاق مع إيران»، توقعوا فيه أن يمهّد «الاتفاق النووي لانفراج في العلاقات بين طهران وواشنطن. لكن رفع العقوبات قد يقوّي قدرة إيران على إظهار تأثيرها في المنطقة، بما يشمل سوريا ولبنان والعراق والخليج وفلسطين».

وأشار الكاتبان إلى أن «الولايات المتحدة

مدينة تحتضن أحد مقر منظمة الأمم المتحدة باعتبار أن المفاوضات تجري تحت وصاية الأمم المتحدة. وأضافت شيرمان موضة أن المحادثات الإيرانية الغربية لا تتوقف وغير محصورة في المواعيد المعلنة لاجتماعات رؤساء الوفود، مؤكدة أن هناك محادثات يومية تجري بين عواصم الدول المشاركة في المفاوضات وكذلك بين الخبراء المعنيين من جانب والخبراء الإيرانيين على الجانب الآخر «بهدف البحث عن حلول تقنية وفنية للمخاوف التي تثير قلق المجتمع الدولي». وأكدت أن «المحادثات معقدة وكثيرة التفاصيل من النواحي الفنية، وهو ما يجعلنا نعود دائماً إلى الخبراء المعنيين»، الأمر الذي جعلها ترفض تحديد رقم للمشاكل العالقة في المفاوضات مع الإيرانيين.

من جهة أخرى، كتب القائد السابق لقوات الأطلسي والمدير السابق للاستخبارات الأميركية دايفيد بترابوس مقالاً مشتركاً مع فانس شيرشوك في

ظريف أن برنامج العمل المشترك يوفز للطرفين الإطار اللازم للوصول إلى الاتفاق النووي، معتبراً الوصول إلى مثل هذا الاتفاق بحاجة إلى إرادة سياسية والابتعاد عن المواقف المتشددة. في السياق نفسه، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريبكوف توافر إمكانية للتوصل إلى اتفاق شامل بين إيران والسداسية الدولية قبل العشرين من تموز المقبل.

ونقلت وسائل إعلام روسية عن ريبكوف قوله «إن أصعب المسائل التي ستواجه المفاوضات بين إيران والسداسية تتعلق بمستقبل تخصيب اليورانيوم ومفاعل أراك ورفع العقوبات».

في هذا الوقت، أرجعت نائبة وزير الخارجية الأميركية ورئيسة وفد الولايات المتحدة في المفاوضات بين إيران والقوى الغربية الست، ويندي شيرمان، السبب الرئيس في عقد المفاوضات في العاصمة النمساوية فيينا، إلى طلب الإيرانيين إجراء المفاوضات في

بعد انتهاء جولة المفاوضات الثالثة بين إيران ودول الـ«1+5» في فيينا، وفي تصريح أدلى به إلى صحيفة «استاندارد» النمساوية، رأى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن الأبحاث والتطوير في البرنامج النووي الإيراني آلية علمية، مؤكداً أنه لا يمكن تقييد العلم والفكر، في وقت لمحت فيه موسكو إلى أن المسائل الخلافية في المفاوضات تطل مستقبلاً تخصيب اليورانيوم ومفاعل أراك ورفع العقوبات. وفي ردّه على سؤال عن الأمر الذي يجعله واثقاً من التوصل إلى اتفاق نووي، قال «إننا لا نملك أسلحة نووية ولا نسعى وراءها، لذا فإنني لا أتصور أن يكون التوصل إلى اتفاق نووي أمراً صعباً»، مؤكداً أن «إيران هي من يوفز أرضية الاتفاق».

وتابع وزير الخارجية الإيراني أن «لنا هاجس الحقوق النووية الإيرانية من جانب وتبديد الهواجس تجاه البرنامج النووي الإيراني من جانب آخر». وأكد